الاختـــراق مـــن الـــداخـــل..!!

بقلم: أحمد طلعت المحامى

أفسحت الصحف (القومية) صفحاتها في الفترة الأخيرة لمقالات كتبها المستشار الدكتور مجدي مرجان وتناول فيها عرض ارائه (الخاصة) حول بعض الموضوعات القانونية وبعض القضايا التي تتعلق بالنظام القضائي في مصر. وتناولت مقالات الدكتور مرجان بعض الآراء (الشاذة) فهو مرة يطالب بإلغاء محكمة النقض المصرية ومرة اخري يعتبر ان القضاء العسكري هو (المثل والقدوة) ومرة ثالثة يحدثنا عن (معني الثواب والعقاب) مؤكدا علي حق الحكومة في استخدام سياسة العصا الغليظة في تعاملها مع الشعب وهي - في جملتها - آراء لم يستطع ان يعلنها أو يبوح بها اساطين الحكم الديكتاتوري في أي بلد من بلدان العالم حفاظا علي بقية من (حياء) اذا كانت الديكتاتورية تقيم وزنا لأي حياء..!! ولو كان الدكتور مرجان قد ابدي هذه الآراء - رغم شذوذها - داخل محافل علمية أو ندوات دراسية لأمكن ان يعذر بمحاولة البحث عن الحقيقة بما قد يتطلبه ذلك من استعراض لمختلف الآراء - بما في ذلك اكثرها شذوذا - مادام الهدف في النهاية هو الوصول الي الحقيقة لكن الدكتور مرجان اختار لعرض ارائه صفحات الجرائد (القومية) واقترن توقيعه علي هذه المقالات بلقب (فخيم) هو المستشار الدكتور وهو لقب يوحي للقارئ العادي بان صاحبه يجمع بين العلم والخبرة في شئون القانون ونظرياته وهو ايحاء قد يؤثر علي القارئ فيصدق (اهل العلم والخبرة) وينحاز لآرائهم الشاذة في غياب الرأي الآخر وفي غياب القواعد والمبادئ الثابتة التي تقوم عليها أصول الحكم وضمانات تحقيق العدالة.

بل أن مقالات الدكتور مرجان الي جانب تناقضها مع كل نظريات القانون وأسس التشريع قد تضمنت مجموعة من المقترحات السطحية والساذجة مثل اقتراح الغاء محكمة النقض (وتوزيع) مستشاريها علي بقية المحاكم لزيادة عدد الدوائر فيها مما يؤدي من وجهة نظر (المستشار الدكتور) الي سرعة الفصل في القضايا وبالتالي سرعة تحقيق العدالة..!! وهذا الرأي مع سذاجته يعكس جهلا أو تجاهلا لدور محكمة النقض التي تختصم أمامها الأحكام القضائية اذا أخطأت في تطبيق القانون أو تفسيره ولا يختصم أمامها آحاد الناس اذا خرجوا علي القانون أو اعتدوا علي حقوق الآخرين.

لكن الأخطر من هذا كله - التجاهل والسذاجة - هو ان مقالات الدكتور مرجان تمثل محاولة لاختراق السلطة القضائية من الداخل لحساب السلطة التنفيذية ولصالحها مادامت السلطة التنفيذية (لا تجرؤ) علي القيام بمذبحة جديدة للقضاء مثل تلك المذبحة التي حاولت الحكومة أن تدبرها - وتنفذها - أيام حكم عبدالناصر فالمحاولة الجديدة - في رأي من يظنون انفسهم اذكياء - لابد أن تأتي من داخل السلطة القضائية ذاتها عن طريق تسخير (مستشار دكتور) للتشكيك في النظام القضائي القائم ونقده والتمهيد لوجود شعور عام - ولا نقول رأي عام - يؤيد تعديل النظام القائم أو هدمه ان أمكن وهنا تتدخل الحكومة تحت ستار تسهيل اجراءات التقاضي وازالة (معوقات) تحقيق العدالة لارتكاب المذبحة الجديدة للسلطة الوحيدة الباقية التي تستطيع ان توقف الحكومة عند حدها وان تحمي مبدأ سيادة القانون.

وليس هذا (الفرض) مجرد أوهام او شكوك بسوء قصد من كاتب معارض يفتري علي حكومتنا (الرشيدة) بالباطل فقد بدأت بالفعل حملة التشكيك تؤتي ثمارها فيقع كاتب كبير في الفخ المنصوب ويعرض في جريدة الأهرام بعددها الصادر يوم ٨ ابريل الجاري عرضا في نصف صفحة كاملة لكتاب صدر مؤخرا للدكتور مجدي مرجان بعنوان (ثورة العدالة) يعرض فيها الكاتب فصول ذلك الكتاب الهزيل بحماس وانحياز يؤكد اقتناع الكاتب بان هذه الآراء (الفجة) التي تضمنها الكتاب هي العلاج الشافي لكل مشاكل العدالة في مصر ولكل معوقات التقاضي بين المواطنين. ونحن وإن كنا نعذر الكاتب الكبير في جريدة الأهرام بالجهل بالقانون أو بالتوبة عن اراء سبق ان عرضها علي صفحات نفس الجريدة وتحمل من ورائها الكثير(!!) إلا أننا لا نستطيع ان نعذر مؤلف الكتاب بشئ من هذا وهو الذي يستخدم لقب (المستشار الدكتور) وهو لقب استطاع ان يخدع الكاتب الكبير كما يستطيع بالتاكيد ان يخدع الكثيرين من قراء الصحف فيتحملون - ربما عن غير ادراك - وزر ما يدبر لسلطة من اقدس سلطات البلاد وهي السلطة القضائية.

وسوف نؤجل الرد تفصيلا علي الآراء الواردة في كتاب (ثورة العدالة) ونقده الي مقال قادم لكننا فقط نريد في هذا المقال ان نؤكد علي عدة حقائق نراها مدخلا ضروريا لاي حديث في شئون التشريع والعدالة فحرية الراي والتعبير هي من اقدس حقوق الانسان وهي من ابرز مظاهر المجتمعات المتحضرة لكن حرية الراي شئ ومحاولات التخريب (من الداخل) شئ آخر. والحديث عن إصلاح بعض سلبيات النظام القضائي لابد له من قدر معقول من الموضوعية والحذر قد لا يكون من الضروري توافره عند الحديث عن إصلاح مرفق الكهرباء أو الصرف الصحي مثلا. والحديث عن السلطة القضائية لابد أن يكون هدفه الأول - والوحيد - هو الحرص علي تحقيق مزيد من العدالة وليس التمهيد لمزيد من سلطة الدولة وتبرير تدخلها في شئون العدالة واقتراح ادخال تعديلات علي النظام القضائي لابد أن يصاحبه النوايا (الصادقة) وحد ادني من العلم والمعرفة يؤهل صاحبه للخوض في اقدس المقدسات في دولة متحضرة. وياتي بعد ذلك اعتبار هام وهو ان الدفاع عن استقلال السلطة القضائية وسيادة القانون يجب أن يتحمل بعبئه - وبالدرجة الأولي - رجال القانون انفسهم وفي حدود ما نعلم فإن عددا كبيرا من المستشارين في محكمة النقض ومحاكم الاستئناف قد وقعوا علي وثيقة تطلب من رئيس المجلس الأعلي للقضاء - المستشار احمد مدحت المراغي - احالة المستشار الدكتور مجدي مرجان الي (لجنة الصلاحية) لتقدير مدي جدية وسلامة الآراء التي طرحها علي صفحات الصحف وتناول فيها شئون السلطة القضائية بما يمس قدسية هذه السلطة ويثير الشك حول (نوايا) الدكتور مرجان. وفيما نعلم ايضا فإن رئيس المجلس الأعلي للقضاء - قاضي القضاة - لم يصدر قراره في شان هذا الطلب حتي الآن رغم أن المجلس الأعلي للقضاء - ذاته - قد سبق له أن وضع حدودا لحق رجال القضاء في ابداء ارائهم علي صفحات الصحف.

ونحن بطبيعة الحال لا نري في هذه (الحدود) قيدا علي حرية التعبير ولا نؤيد بأي حال من الأحوال وضع اي قيود لكننا نؤمن فقط بأن مناقشة شئون السلطة القضائية لابد ان تكون له تقاليده ولابد أن تتوفر له ضمانات تجنبه الاسفاف والأساليب الهابطة احتراما للقضاء في ذاته ولصورة رجال القضاء وقدسيتهم امام المتقاضين. ونحن عندما نؤيد الدعوة للإسراع بعرض حالة الدكتور مرجان علي لجنة الصلاحية لا نطالب بنصب المشانق للمواطنين بغير محاكمة عادلة أو التزام باجراءات كما طالب هو في كتابه (ثورة العدالة) بل علي العكس فإننا نطالب بل ونتمسك بأن يقدم كل مواطن الي قاضيه الطبيعي في اطار من الاحترام الكامل للشرعية وسلامة الإجراءات. والقاضي الطبيعي لرجال القضاء - بنص الدستور والقانون - هو المجلس الأعلي للقضاء - وبالتالي فإن دعوتنا لا تحمل شبهة المطالبة بعودة (محاكم التفتيش) التي يميل اليها الدكتور مرجان بحكم تكوينه وانما هي دعوة هدفها الوحيد التصدي لمحاولات الاختراق من الداخل..!!